

اقتصاد

ضبط مواد مهربة ومنتھية الصلاحيو تركية وسعودية في مول تجاري في دمشق

علي محمود سليمان

كشف مدير مديرية حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسام النصر الله أنه وخلال القيام بجولة رقابية في منطقة المزة شملت مجمع مول وفندق كوين سنتر- ورتانا سابقاً تم ضبط مواد منتھية الصلاحيّة ومواد مجهولة المصدر - مهربة - وتم حجز المواد وتنظيم الضبوط اللازمة وأجالت المخالفين على القضاء أصلاً وإغلاق المحال المخالفة لمدة شهر وهذه العقوبات ومن ضمنها الإغلاقات سيتم اتخاذ هذه الإجراءات مع جميع المحال المخالفة والتي تتبع المواد المجهولة المصدر والمهربة.

وفي تصريحه لـ«الوطن» أوضح النصر الله أن المواد التي ضبطت تتكون بشكل رئيس من المواد الغذائية بين أغذية أطفال ومعلبات وكونسروة ومواد أخرى وهي بكميات كبيرة، ومتعددة المصادر من منشأ تركي وإيطالي وسعودي وغيره، حيث تم ضبطها ضمن ثلاثة محال تجارية في مول وفندق كوين سنتر، إضافة إلى مستودع كبير تم فيه تخزين مواد منتھية الصلاحيّة، حيث حوّل لجان الجرد في مديرية حماية المستهلك بإحصاء المواد وكمياتها وقيمتها لتضاهي إلى الضبط المنظم بحق المخالفين. وحذر مدير حماية المستهلك كل من يقوم ببيع وتجارة المواد المهربة والمنتھية

هناء غاتم

طالب نواب مجلس الشعب الحكومة بالعمل على استصدار قرار تكون فيه وواتب المعلمين وتعييناتهم خارج القانون الأساسي للعاملين في الدولة، بهدف تحسين الواقع المعيشي والمادي للمعلم لأن التعليم رسالة أكثر مما هو مهنة. بدوره أكد وزير التربية هزوان الوز للنواب خلال جلسة الأوس أنه مع طلب النواب بتحسين واقع المعلم «أبصم على ذلك بالبعثرة» لكن القضية اليوم هي بالموارد.

وطالب العديد من النواب بتعيين جميع الناجحين في مسابقة وزارة التربية الأخيرة ومراعاة العامل السكّني للناجحين فيها، مؤكداً أهمية الأخذ بالحسبان قدم الشهادة خلال المسابقات داعين إلى معالجة الأزدحام الشديد في بعض المدارس. وتساءل البعض عن خطط الوزارة لإعادة المدرسين وتطوير المهارات وطرق التدريس بما يتناسب مع التطور الحاصل، مؤكداً أهمية وضع إستراتيجية لتطوير المناهج التربوية وصيانة المدارس وتحديثها وزيادة التعاون والتنسيق مع منظمة اليونسيف، مع تشدد الرقابة على المدارس الخاصة إذ لوحظ ارتفاع أقساها على حساب جودة التعليم، كما أكدوا على تكثيف الدورات التدريبية لتأهيل المدرسين لرفع مستواهم بما يساهم في رفع جودة التعليم، والأهم حل عملية حصر تقديم طلاب شهادتي التعليم الأساسي والثانوية الأحرار بمرکز المدن لما تشكله من معاناة وصعوبات في المواصلات على الطلاب، منسائين عن الإجراءات التي تتخذها الوزارة لضبط المراكز الاحتلالية منعاً لحصول التجاوزات والغش في الامتحانات.

كما أكد نواب أن هناك تصبيراً من قبل الوزارة، فهناك مدرسون خرجون جامعيين يعملون وفق نظام الساعات ولم يؤخذ هذا بالحسبان ضمن المسابقة.

من جانبه قال وزير التربية هزوان الوز: «لا أسمع أن يكون هناك أي عقوبة لفظية أو جسدية من قبل أي معلم بحق أي طالب كما لن نسبح بأن يكون هناك أي إساءة من قبل أي طالب بحق أي مدرس». وأضاف: «لن يكون هناك مركز لتقديم امتحانات

وزير التربية في مجلس الشعب:

أبصم بالبعثرة لتحسين رواتب المعلمين ولا يمكن تعيين كامل الناجحين بالمسابقة



تطوير المناهج وتعمل اللجان حالياً على تأليف مناهج الصفوف الثاني والخامس والسادس عشر وتمت الاستفادة من كل الفترات وتلبيتها لأن المناهج للجمع علماً أن هناك لجنة قامت بدراسة ما ورد في المناهج، درست كل الملاحظات وتم وضع لجنة مخصصة لكل مادة لدراسة الملاحظات. وتمت معاينة المشرفين على مادة التربية الموسيقية ومادة العلوم وإعلافهم واتخذت بحقهم الإجراءات اللازمة». وخصوصاً الألفية، قال: «هناك لجنة مع تقبيل الفئتين التشكيليين لتحديد هوية بصرية جديدة لغلاف الكتاب المدرسي السوري تتناسب مع المادة هو ما يتم العمل عليه، وكذلك بخصوص مناهج تطوير نظام التقييم والقياس والتي ستم تطبيقها العام المقبل، موضحاً أنه «لا نريد أن يكون الطالب متلقياً سلبياً فقط، وإنما عليه أن يكون فاعلاً يطبق المناهج التي تعتمد على الأنشطة وتطبيق المهارات التي يكتسبها في مواقف جديدة حيث تم وضع منهجية خاصة بجلاء المدرسي للصفوف الابتدائية بحيث تكون الفصل الدراسي الأول والثاني وذات الشئ للفصل الثاني».

صفية مسيقة الصنع لأن هجرة الطلاب من مكان إلى آخر كان سبباً في خلق كثافة عديدة للطلاب حتى وصل عدد الطلاب ٧٠ طالباً في الصف الواحد. وأضاف الوز: «إن أضرار القطاع التربوي تجاوزت ٣٠٠ مليار ليرة سورية». لافتاً إلى أنه كان لدينا قبل الأزمة ٢٢٦٢٥ ألف مدرسة الآن يعمل حالياً ما يقرب من ١٤ ألف مدرسة وهناك ٤ آلاف مدرسة صعب الوصول إليها.

وبخصوص الكادر التدريسي أكد الوزير أنه «كان لدينا مشكلة في الكادر التدريسي والوزارة أعلنت عن مسابقة للفتة الأولى للمدرسين والمدرسات وتم إصدار النتائج حيث كان عدد المتقدمين ٥٠٥ آلاف متسابق ونجح ١٩٣٨ صدر قرار تعيين ١١,٣٢٩ ألف مدرس ومدرسة لديهم شهر لاستكمال أوراقهم وبقي لدينا ٨ آلاف ناجح لم يتم تعيينهم». موضحاً أنه تم التعويل على هذه المسابقة، كما أن هناك شكاوى حول الساعة التدريسية وأن الجهد لا يتناسب مع الأجر، لكن صدر المرسوم المتضمن مضاعفة أجر الساعة التدريسية ١٠٠ بالمئة. وأضاف: «كان لدينا أيضاً مسابقة العام الماضي لمعلمي الصف غير المتزمنين مع وزارة التربية وتم تعيين جميع الناجحين وعددهم ٢٠٧٥ ناجحاً». وحول المناهج التربوية وتطويرها، قال الوزير: «الجميع يعلم أن هناك خطة من العام الماضي

للطلاب الأحرار إلا في مراكز المحافظات ولن نسبح بغير ذلك». وبشأن رفع الأقساط قال: «إن أي شكوى تردنا سوف يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقها وأي حالة غير صحيحة لن يتم السكوت عليها». وبشأن المطالبات بتعيين جميع الناجحين في المسابقة الأخيرة للوزارة بين الوزير أن الشواغر التي أعلن عنها هي ٨١١٨ في حين عدد الناجحين نحو ١٩٣٨٠ ناجحاً لذلك لا يمكن أن يتم التعيين إلا وفق الشواغر والاعتمادات.

وأضاف: «إن عمل وزارة التربية خلال العام الحالي هو تحسين جودة النظام التربوي وعملياته بغية الحصول على مخرجات للمنظومة التربوية بما يواكب مستجدات العصر حيث تم اتباع العديد من المحاور في هذه السياسات التربوية والغاية الأساسية لخطة الوزارة للمرحلة القادمة هي إعداد جيل متكامل فكرياً وروحياً وجسدياً». وخصوصاً المحاور وأضاف الوزير: «إن استمرار العملية التربوية وتأمين المتطلبات اللازمة يتطلب عدة خطوات أولها: هناك مسح شامل دوري لواقع المدارس التي يتم تحريرها وتجهيزها معودة إلى المدارس». موضحاً أنه وخلال العام الماضي ترميم ١٣٨٨ مدرسة في أغلب المحافظات والعدد الأكبر في حلب وريفها كما تم العمل على تأمين غرف

زهراء لـ«الوطن»: سقف التغطيات يصل إلى ١٠٠ مليون ليرة

التأمين ضد الإرهاب يتراجع مع اتساع المساحات الآمنة في سورية



عبد الهادي شباط

كشف مدير عام المؤسسة العامة للتأمين إيد زهراء لـ«الوطن»، أن حجم الطلب على التأمين ضد الإرهاب يسجل تراجعاً ملحوظاً، مبيّناً أن السبب يعود لانتساع المساحات الآمنة وزيادة نسبة الطرق الآمنة، وأن بدايات التأمين ضد الإرهاب بدأت مع الحرب على سورية لكن منح هذه التأمينات اختفت من شركة أخرى، وعملت المؤسسة على منح هذه التأمينات ضمن منظومة عمل تتناسب مع طبيعة عمل المؤسسة، ويمكن أن تباشر المؤسسة في منح هذا النوع من التأمين في حال وجود توزيع للخطر، ومثال على ذلك عندما يؤمن أحد المصارف ولديه فروع في فروعها في دمشق وهي منطقة آمنة يمكن إبرام عقد معه ضد الإرهاب بسبب تركز الخطر.

كما بين أن المؤسسة استطاعت خلال السنوات الماضية العمل في هذا النوع من التأمين رغم صعوبة الظروف المعيشية، بينما تباينت نسب عمل شركات التأمين في القطاع الخاص، حيث واجهت شركات التأمين خلال السنوات الماضية أثناء الحصار على سورية ضعفاً في عملية الإنشاء في سوق

ليرة للنقل البري وخاصة البضائع المنقولة برأ، وأن هذه السوق يمكن للمؤسسة أن تتجاوزها وفق دراسة الخطر.

كما بين زهراء أن هناك دراسات تتم حول التأمين الصحي، وتم إجراء العديد من اللقاءات مع وزارة الصحة للبحث في الموضوع بهدف تطوير التأمين الصحي وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمؤمن له.

وبالانتقال للتأمين الزراعي بين زهراء أنه لا بد من تأمين وتوسيع محفظة تمويل التأمين الزراعي ليسهم بها كل

إعادة التأمين، حيث لم تعط أسواق إعادة التأمين أكثر من ١٠ بالمئة من قيمة الخطر.

كما بين زهراء أن هناك دراسات تتم حول التأمين الصحي، وتم إجراء العديد من اللقاءات مع وزارة الصحة للبحث في الموضوع بهدف تطوير التأمين الصحي وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمؤمن له.

وبالانتقال للتأمين الزراعي بين زهراء أنه لا بد من تأمين وتوسيع محفظة تمويل التأمين الزراعي ليسهم بها كل

الاستعانة بالشمس لتشغيل معامل «الشيخ نجار» الصناعية في حلب

١٠٠ ميغا واط عندما تكون مكتملة. وأشار عجان إلى أن المدينة الصناعية سوف تساهم في المشروع من خلال تقديم المساحات المطلوبة للتنفيذ عليها إضافة لتأمين منظومة التجهيزات الكهربائية في المدينة والتي تتضمن محطات التحويل والشبكات الأرضية والهوائية والمراكز التحولية الموجودة في المدينة لتخدم مشروع المحطة الكهروضوئية، أما وزارة الكهرباء فسوف تقدم التجهيزات الخاصة بتنفيذ المحطة الكهروضوئية إضافة إلى تشغيلها وإدارتها، مع الإشارة إلى وجود مباحثات مع شركة إسبانية تقوم بوزارة الكهرباء بالتنسيق معها لتقديم التجهيزات الخاصة بالمشروع. وفي سياق آخر بين عجان أن إدارة المدينة تعمل حالياً على تنفيذ مشاريع صغيرة لاستكمال إيصال الكهرباء للمعامل التي دخلت في الإنتاج حديثاً وذلك بانتظار إقرار الخطة الإسعافية للعام الحالي، إضافة إلى استمرار الضخ التجريبي لمياه الشرب للمدينة وذلك لحين إقرار حاجة المدينة للصناعة وفق وضعها الحالي من حيث عدد المنشآت الصناعية المنتجة، لذلك تسعى المدينة للإسراع في تنفيذ هذه المحطة، على حين عندما تصل الشيخ نجار الصناعية إلى مرحلة الاعتماد من حيث عدد المعامل والمنشآت الصناعية فيها فإن المحطة ستكون قادرة على تغذية ٣٠٪ من حاجة المدينة، حيث إن حاجة المدينة الصناعية تصل لحوالي

الصناعية وقريبة من محطات التوليد الرئيسية بحيث يتم الوصل المباشر بينها لتغذي المدينة الصناعية، منوهاً بأن الحدائق الأساسية لتنفيذ المشروع تركزت حول منح المدينة الصناعية جزءاً مجانياً من التغذية بالطاقة الكهروضوئية، إضافة لشرط تزويد المستثمرين بالتأثير الكهربائي من هذا المشروع وفق السعر الرسمي الصادر عن وزارة الكهرباء بما يوازي التيار الكهربائي المولد من المحطات الكهربائية العادية بحيث لا تزيد أسعار التغذية لهذا المشروع عن الأسعار المحددة من الوزارة، كون الفكرة من إقامة هذه المشاريع في المدينة الصناعية هي توفير أهم الخدمات الأساسية للمستثمرين وفق أسعار تفضيلية وتسهيلات تكون جاذبة للمستثمر لإقامة مشروعه ضمن المدينة.

ولفت عجان إلى أن الاستعانة الكلية لهذه المحطة الكهروضوئية وهي ٣٠ ميغا واط وسوف تكون قادرة على تغذية كامل حاجة المدينة للصناعة وفق وضعها الحالي من حيث عدد المنشآت الصناعية المنتجة، لذلك تسعى المدينة للإسراع في تنفيذ هذه المحطة، على حين عندما تصل الشيخ نجار الصناعية إلى مرحلة الاعتماد من حيث عدد المعامل والمنشآت الصناعية فيها فإن المحطة ستكون قادرة على تغذية ٣٠٪ من حاجة المدينة، حيث إن حاجة المدينة الصناعية تصل لحوالي

الكهرباء للباحث حولها كونها تمتلك نظام استعمار خاصاً بمشاريع توليد الطاقة الكهربائية من القطاع الخاص وفق قانون خاص بهذه المشاريع. وأشار عجان إلى أنه وفق رؤية المدينة الصناعية لمشروع المحطة الكهروضوئية تم التقدم بطلب أن يتم تنفيذ المشروع على عدة مراحل بحيث تتوزع المساحات قرب محطات التحويل الكهربائي بمساحات مختلفة، حيث إن ٣٠٠ ألف م^٢ ليست بمساحة امتداد واحدة، ولكنها موزعة إلى ثلاث مساحات في المدينة

الوطن

«الصناعة» تتحدث عن مشروعات جديدة لإحلال المستوردات و«الزراعة» مهتمة ببيانات الحيوانات المحسنة!

غربية ثابت ووحدة تبريد وتخزين في منطقة اللاذقية واستكمال مشروعات إنتاج بذار البطاطا والبطر ورفع كفاءة منظومات الري الخاصة عن طريق تشكيل جمعيات مستخدمي المياه وزيادة الاعتماد على المياه غير التقليدية ومياه الصرف الزراعي في ري المزارع المناسبة. وأبرز مشروعات الوزارة المرتقبة خلال العامين القادمين ترميم قطع الأغنام الوطني وزيادة الإنتاجية عبر إنتاج كباش ونعاج الحوزاء المحسنة وتوزيعها على المربين من خلال حزمة من الإجراءات التنفيذية، أبرزها إنشاء قاعدة بيانات الحيوانات المحسنة ومتابعتها وتأهيل وقاعدتها الكوادر في محطة الحجر وتأمين مستلزمات استخدام التقانات الحديثة في التناسل والتلقيح الاصطناعي وإنشاء بئر في محطة دير الحجر.

الذاتي وتحسين دخل الأسر الريفية عبر مشروعات الزراعات الريفية واختيار القرى المستهدفة في كل محافظة وتدريب الأسر المستفيدة وتنفيذ العمليات الزراعية للحدائق المنزلية وتسويق المنتج أو تصنيعه خلال العام الجاري وتستههدف ٢٥ ألف أسرة. وعلى مدار العامين القادمين وعدت وزارة الزراعة بإعادة تأهيل النبتة التحتية الخاصة بترميم قطع المؤسسة العامة للمباني واستكمال تأهيل منشآتها، إضافة إلى توريد الأبقار. وفي نظام الدواجن وعدت الوزارة بتطوير المنشآت ونظام التربية وإطباق الكرتون وتطوير منشأة زاهد صيدنايا والقيطرة واستكمال تطوير منشأة زاهد وحمص وإحداث منشأة جديدة في السويداء بطاقة إنتاجية ٢٠ مليون بيضة. وتضمنت رؤيتها على صعيد إكثار البذار إقامة مركز

وعلى صعيد تطوير عمل الشركات للوصول للطاقات الإنتاجية وتعميق ربحيتها ومعالجة واقع الشركات بتأمين حوامل الطاقة اللازمة من كهرباء ومازوت بشكل مستمر. إضافة إلى تطوير شركات المؤسسة الهندسية للوصول للطاقة الإنتاجية القصوى وتعميق ربحيتها والعمل على مقومات التنافسية في السوق المحلية عبر استكمال وإقامة مشروع لإنشاء أجهزة التسخين بالطاقة الشمسية وإقامة معمل لإنتاج البطاريات وإعادة تأهيل خط جالات النوتر المتوسط في شركة حلب. وعلى صعيد عمل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، فقد تضمنت رؤية الوزارة المساهمة في تنمية المجتمع الريفي ودعمه اقتصادياً من خلال زيادة نسبة الاكتفاء

إعادة تأهيلها وتقديم الدعم وفقاً لمستوى الضرر الذي لحق لها وتشجيع إقامة مشروعات صناعية جديدة لإحلال المستوردات من خلال الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة وخلق بيئة تشريعية تمكينية تسمح للقطاع الخاص باستثمار الطاقات المتوفرة كافة. وتسعى الوزارة إلى تنفيذ ذلك من خلال منح تراخيص إدارية لمزاولة المهنة بشكل مؤقت للمنشآت القائمة والمستمرّة خارج المخططات التنظيمية للمدن وإعادة جدولة الديون المترتبة على منشآت القطاع الخاص واستئناف منح القروض التشغيلية للمنشآت الصناعية وتقسيم قيمة الأرض في المدن الصناعية والبدء بالسداء من تاريخ إقلاع المشاة ومراجعة التشريعات الناظمة لعمل اتحادات غرف الصناعة والمناطق الحرة.

صالح حميدي تضمنت مصفوفة عمل وزارة الصناعة في الأمد المنظور العديد من البرامج والمشروعات وسبل تنفيذها والإجراءات الخاصة بها لتطبيقها على أرض الواقع، وتركزت على خلق البيئة التشريعية والمؤسسية التمكينية، حيث وعدت وزارة الصناعة بالتركيز على الصناعات الإستراتيجية والتشبيك مع هيئة دعم الإنتاج المحلي والصناعات واتحاد المصدرين ودراسة إعادة الهيكلة المؤسسية والوظيفية للمنشآت الصناعية تبعاً لواقعها وأهميتها في المرحلة المقبلة. وفي مجال القطاع الصناعي الخاص والتشاركية تعمل الوزارة خلال الأمد المنظور على تشجيع الصناعات القائمة من خلال تبسيط الإجراءات لتوفير مقومات عملها وتشجيع الصناعات المتوقعة بسبب الأزمة